S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/406
18 May 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل اليكم التقرير المرفق، الذي أرسله الي يوم ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥ الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، بشأن عمليات بعثة المؤتمر الدولي الموفدة الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ويتضمن هذا التقرير المقدم من الرئيسين المشاركين الشهادة المشار اليها في قرار مجلس الأمن ٩٨٨ (١٩٩٥).

وسأكون ممتنا لو أطلعتم أعضاء مجلس الأمن على هذه المعلومات.

(توقيع) بطرس بطرس غالى

190595 190595 95-14685

المرفق

عمليات بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة الموفدة الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٩٨٨ (١٩٩٥) المتخذ في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وفي الفقرة ٥ من القرار شدد مجلس الأمن على الأهمية التي يعلقها على أعمال بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة (المؤتمر الدولي) وأعرب عن قلقه من أن نقص الموارد يعرقل فاعلية هذه الأعمال، وطلب الى الأمين العام أن يقدم الى مجلس الأمن، في غضون ٣٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، تقريرا عن التدابير المتخذة لزيادة فعالية أعمال بعثة المؤتمر الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بمسألة رحلات الطائرات العمودية. وطلب مجلس الأمن أيضا الى الدول الأعضاء أن توفر الموارد اللازمة لتعزيز قدرة البعثة على تنفيذ المهام المنوطة بها. وقدم الى مجلس الأمن في ١١ أيار/مايو ١٩٩٥ تقرير عن التحقيق الخاص الذي أجري بشأن رحلات الطائرات العمودية (S/1995/385). أما مسألة التدابير المتخذة لزيادة فعالية البعثة فيجري تناولها في الفرع الرابع أدناه. وطلب المجلس، في الفقرة ١٣ من قراره، أن يقوم الأمين العام، كل ثلاثين يوما، بتقديم تقرير الى مجلس الأمن لكي يستعرضه من الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا بشأن التدابير التي اتخذتها سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بإغلاق حدودها. ويتناول هذا التقرير التطورات التي طرأت خلال الثلاثين يوما الماضية.

٢ - وفي الفقرة ١٦ من القرار قام مجلس الأمن، علاوة على ذلك، بتشجيع الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة على كفالة أن تبقي بعثة المؤتمر الدولي، جمهورية البوسنة والهرسك وحكومة جمهورية كرواتيا وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) على علم تام بشأن ما تتوصل اليه بعثة المؤتمر الدولي من نتائج. وعملا بهذا الحكم، أوعز الرئيسان المشاركان الى رئيس بعثة المؤتمر الدولي بأن يلفت نظرهما الى أية نتائج ذات أهمية خاصة لأي من البلدان الثلاثة كي يتمكن الرئيسان المشاركان من إحالتها اليها. وفي هذا الصدد، فإنهما قد كتبا الى وزير خارجية جمهورية كرواتيا لتقديم تقرير يتضمن مزيدا من التفاصيل بشأن المعبر الحدودي سرمسكاراتسا في وقت مبكر من أيار/مايو.

٣ - وتجدر الإشارة الى أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) أمرت، في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، باتخاذ التدابير التالية، على أن يبدأ نفاذها في اليوم نفسه:

(أ) "قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع 'جمهورية سربسكا'"؛

(ب) "منع أعضاء قيادة 'جمهورية سربسكا' (البرلمان، وهيئة الرئاسة، والحكومة) من البقاء في اقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية"؛

(ج) "اعتبارا من اليوم، تغلق حدود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في وجه جميع عمليات النقل المتجهة الى 'جمهورية سربسكا' باستثناء نقل الأغذية والملابس والأدوية".

٤ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر و ٣ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وفي ٥ كانون الثاني/يناير و ٣ شباط/فبراير و ٢ و ٣١ آذار/مارس و ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥، أحال الأمين العام الى مجلس الأمن تقارير مقدمة من الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة عن حالة تنفيذ التدابير المذكورة أعلاه (S/1994/1074؛ S/1994/1124؛ S/1994/1246؛ S/1994/1372؛ S/1995/6؛ S/1995/104؛ S/1995/175؛ S/1995/255؛ S/1995/302). وتضمن التقرير المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ الشهادة التالية المقدمة من الرئيسين المشاركين:

"في ضوء التطورات السابقة الذكر، وعلى أساس عمليات الرصد التي قامت بها البعثة في الموقع، ونظرا لانعدام أي معلومات مخالفة من الجو، سواء كانت من نظام الاستطلاع المحمول جوا التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو الوسائل التقنية الوطنية، وعلاوة على ما أبلغ عنه من تتبع عبور الطائرات العمودية المحتمل للحدود، يرى الرئيسان المشاركان أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) ما زالت تفي بالتزامها بإغلاق الحدود البرية بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والمناطق التابعة لجمهورية البوسنة والهرسك الواقعة تحت سيطرة قوات الصرب البوسنيين. ويرى الرئيسان المشاركان أيضا أنه خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير لم تحدث عمليات شحن تجارية عبر الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية البوسنة والهرسك باستخدام وسائل نقل متتالية".

٥ - وترد أدناه التطورات التي حدثت خلال الثلاثين يوما الماضية.

ثانيا - التشريعات/الأنظمة المتعلقة بإغلاق الحدود

٦ - لا يزال التشريع الذي أصدرته سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لإغلاق الحدود مع الصرب البوسنيين ساريا.

٧ - ووفقا لقانون صادر عن الحكومة الاتحادية، ستفتح معابر الحدود أمام مرور المسافرين خلال أيار/مايو وحزيران/يونيه وتموز/يوليه من الساعة ٤/٠٠ الى الساعة ٢٠/٠٠. وسيفتح معبرا الحدود عند سرمسكاراتسا وفيلوسي لحركة المسافرين والبضائع المشحونة ٢٤ ساعة يوميا.

٨ - وزودت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) البعثة بالقائمة التالية لعمليات المصادرة على طول حدودها مع البوسنة والهرسك خلال نيسان/أبريل ١٩٩٥:

بنزين (غازولين)	١١,٥ طن
وقود الديزل	١١,١ طن
سكائر	طن واحد
مواد بناء	٤٧٢ كيلوغراما
خشب	٦١ مترا مكعبا
كحول	٨٣٨ ٢ لترا
مواد غذائية	٣٢ طنا
أنسجة وملابس وأحذية	٤٦٠ كيلوغراما
مركبات بمحركات	٦
أدوات كهربائية	١٣
بن	٢١ كيلوغراما
سلع أخرى	٤,١ طن

٩ - وخلال الشهر بدأ تنفيذ اجراءات متعلقة بـ ١٠٢ جريمة جمركية واختتم ٨٤ منها. ووصل مبلغ الغرامات والعقوبات الى ٥٠٠ ٤٣٨ دينار. وازدادت عمليات المصادرة زخما خلال الشهر. وتجاوز عدد قضايا الجرائم الجديدة كثيرا متوسط الأشهر الثمانية السابقة، كما حدثت زيادة ذات شأن في مبلغ العقوبات في القضايا التي صدر الحكم فيها فبلغت تقريبا ضعف العقوبات الموقعة في آذار/مارس.

١٠ - وبعد أن بدأ القتال في قطاع الغرب في ١ أيار/مايو، طرأت حالة صعبة عند معبر الحدود سرمسكاراتسا. وأبلغت سلطات الجمارك التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) البعثة في ٥ أيار/مايو أن ١٠٠ شاحنة قيل إنها تحمل ماشية وسلعا قابلة للتلف وسلعا أخرى وأخشاب كانت تنتظر على الطريق المؤدي الى سرمسكاراتسا. وأحيلت الظروف التي تحيط بالحادث كيما تنظر فيها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١). وفي ١٠ أيار/مايو، أصدرت تلك اللجنة تصريحا سمحت فيه بنقل الماشية والسلع القابلة للتلف فقط عبر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) الى قطاع الشرق في قافلة. والتمست البعثة تنفيذ قرار لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) بدقة، وفي النهاية لم يسمح إلا لشاحنتين تحملان السلع القابلة للتلف بعبور الحدود عند سرمسكاراتسا بحلول ١٢ أيار/مايو. وقد صحبتهما حراسة من أفراد البعثة وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

(صربيا والجبل الأسود) الى قطاع الشرق. ومع مراعاة أحكام الفقرة ١٦ من القرار ٩٨٨ (١٩٩٥)، فإن الرئيسين المشاركين يكتبان الى وزراء خارجية جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) ويقدمان تقريرا يتضمن مزيدا من التفاصيل عن هذه المسألة.

١١ - ووفقا لمذكرة التفاهم بشأن الرقابة على شحنات الصليب الأحمر اليوغوسلافي، وجدت كميات كبيرة من السلع المخبأة ورفضت لأنه يمكن اعتبارها سلعا تجارية. وبموجب القواعد الواردة في مذكرة التفاهم بشأن الحافلات، جرى تكثيف فحص الحافلات التي ليس لها مواعيد مقررة والتي تسافر لمسافات طويلة. أما الحافلات التي تنقل كميات من السلع لأغراض الاتجار بها ويخبأ بها الوقود فيرفض التصريح بدخولها عادة. وفي قطاع الفا، طرأ تحسن كبير على أداء موظفي الجمارك في نقاط العبور الأربع.

ثالثا - تنظيم البعثة وتمويلها وعملها

١٢ - في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥ كان عدد العاملين الدوليين في البعثة ١٥٤ فردا. وقدم أفراد البعثة حتى هذا التاريخ من البلدان التالية: الاتحاد الروسي، اسبانيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، السويد، فرنسا، فنلندا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان.

١٣ - وما زال عدد العاملين الدوليين غير كاف لتزويد جميع نقاط العبور الحدودية بما يلزمها من أفراد. فقد كان عدد المراقبين في نهاية نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو أقل من ١٥٠ مراقبا وهو الحد الأدنى المطلق اللازم. ونتيجة للنقص المستمر في عدد الأفراد وضرورة وجود اثنين من المراقبين الدوليين في كل نقطة عبور حدودية، أصدر منسق البعثة أمرا بانسحاب الأفراد مؤقتا من ثلاثة نقاط. وخلال الفترة من ١ إلى ٢١ أيار/مايو، لم يكن هناك مراقبون للبعثة مرابطين في نقاط العبور الحدودية التالية:

قطاع باجينا باستا: نقطة سكيلاني (كانت تزود بالأفراد بصورة متقطعة)
قطاع برافو : نقطة سولا
قطاع شارلي : نقطة كرستاك

١٤ - واعتبر منسق البعثة أن الانسحاب من هذه النقاط يشكل خطرا محدودا نظرا لوجودها في مواقع نائية ولندرة المرور العابر للحدود. وقد زودت السلطات المحلية هذه النقاط بالأفراد واستمرت الدوريات المتحركة للبعثة تزورها بانتظام إلى أن أعادت البعثة تزويدها بالأفراد بمجرد أن سمحت الموارد بذلك. ويرد في التذييل ألف* من هذا التقرير قائمة مستكلمة بنقاط العبور الحدودية.

* التذييل متاح للاطلاع عليه لدى الأمانة العامة (إدارة الشؤون السياسية، شعبة أوروبا، الغرفة ٣ ٧٥٥ ألف).

١٥ - وعقب تقديم التقرير النهائي "للتحقيق في المسارات التي ليس لها تفسير التي رصدتها أجهزة الرادار بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية البوسنة والهرسك" (S/1995/385)، عين منسق البعثة أحد أفراد البعثة كموظف مسؤول عن العمليات الجوية. وهو مراقب جوي مؤهل للطائرات (المقاتلة) ومناسب لهذا المنصب المهم. وسوف يسعى، من خلال عمله في قطاع العمليات بالبعثة لإيجاد وسيلة لرصد المجال الجوي فوق حدود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والبوسنة والهرسك. وسيبدأ بإقامة صلات معتمدة بين البعثة والأمم المتحدة ومركز الرصد والقيادة والتنسيق (منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)) وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وسيساعد ذلك في إجراء تحقيق في الوقت المناسب فيما قد يحدث من انتهاكات يدعى بوقوعها. وسوف يستخدم الموارد الحالية من البشر والمعدات في إيجاد سبل لتحسين الرصد بالعين المجردة من الأرض. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تحسين الاتصالات الآنية وإجراءات التنبيه المستخدمة فيما بين المراقبين التابعين للبعثة. وأخيرا، فإنه سيقترح وسائل لتعزيز المراقبة في المستقبل.

رابعا - التدابير المتخذة لزيادة فعالية أعمال البعثة

١٦ - في الفقرة ٥ من منطوق القرار ٩٨٨ (١٩٩٥) شدد مجلس الأمن على الأهمية التي يعلقها على أعمال بعثة المؤتمر الدولي وأعرب عن قلقه من أن نقص الموارد يعرقل فعالية هذه الأعمال، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن في غضون ٣٠ يوما تقريرا عن التدابير المتخذة لزيادة فعالية أعمال بعثة المؤتمر الدولي بما في ذلك ما يتعلق بمسألة رحلات الهليكوبتر.

١٧ - وللأسف، فإن البعثة تواجه حالة مالية صعبة، رغم تحسن الموقف خلال الأيام القليلة الماضية، إذ بلغ رصيدها النقدي في ١٦ أيار/مايو ٠٠٠ ٩٠٠ من دولارات الولايات المتحدة في حين بلغ إجمالي المبالغ المطلوبة منها ٠٠٠ ١٥٠ دولار. وتلقت البعثة وعدا بالحصول على تبرع بمبلغ ٠٠٠ ٢٥٦ دولار إلا أنالمبلغ لم يحصل حتى الآن، وللبعثة حاليا أموال غير محصلة تبلغ ٣ ملايين دولار. وجدير بالذكر في هذا الصدد أن بعض الحكومات اتخذت موقفا بأنها غير ملزمة بتسديد الاشتراكات المقررة وأنها لن تدفع إلا تبرعات.

١٨ - والحالة المالية الحرجة للبعثة قائمة منذ أول آذار/مارس ١٩٩٥. ونتيجة لعدم تسديد الاشتراكات أوقفت جميع حالات الوصول بعد ٦ آذار/مارس ١٩٩٥. وكان لدى البعثة عندئذ ١٩٤ موظفا دوليا يغطون ١٩ نقطة عبور حدودية. وقد عقدت اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي اجتماعا خاصا في ١٠ آذار/مارس لمناقشة الحالة المالية. وبعد ذلك الاجتماع وضعت ميزانية جديدة للبعثة مدتها ستة أشهر يبدأ العمل بها في ١

أبريل/نيسان ١٩٩٥. وقد شملت الميزانية بندا للاشتراكات بمبلغ إجمالي قدره ٣,٦٦ مليون دولار، وإذ حُصّل هذا المبلغ فسوف يسمح بزيادة عدد العاملين الدوليين إلى ٢٥٠ فردا.

١٩ - وللأسف، حدث تأخير كبير في تسديد الاشتراكات لميزانية الستة أشهر مما أدى إلى انخفاض عدد الأفراد الدوليين في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٥ إلى ١٥٢ فردا. كما اضطرت البعثة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات لتخفيض تكاليف التشغيل. فقد خفضت المبالغ المخصصة لرسوم الهاتف بدرجة كبيرة وخفض عدد السيارات المؤجرة الموجودة في مقر قيادة البعثة بمقدار الثلثين. وقد تلاشى أثر هذه التخفيضات بعد أن تلقت البعثة ٦٠ سيارة كتبرع. وشملت التبرعات الأخرى شبكة معدات للاتصال اللاسلكي، ومعدات مكاتب وأجهزة بصرية. ورغم هذه الوفورات، ظلت البعثة تواجه مصاعب أجبرتها على أن توقف مؤقتا تزويد النقاط الحدودية الثلاث المشار إليها في الفرع ثالثا أعلاه بالأفراد.

٢٠ - وما زالت البعثة في حاجة ماسة إلى مساهمات إضافية حتى تتمكن من زيادة عدد أفرادها إلى ٢٥٠ فردا وزيادة فعالية الأعمال التي تضطلع بها. ويحتاج كل فريق مكون من اثنين من المراقبين الدوليين أن تدفع البعثة مصاريف لمترجم محلي وسيارة. ويحتاج كل فريق إلى وجود ملجأ على الحدود مهيأ للأحوال الجوية المتغيرة في صورة غرفة متنقلة لكل نقطة عبور حدودية. أما الوحدات السكنية المتنقلة المستخدمة حاليا فإنها لا تتحمل ظروف الاستهلاك ولا توفر المأوى المناسب أو الأمن اللازم للفريق والمترجمين وسائقي السيارات.

٢١ - وفي ضوء المبالغ التي سددت والمبالغ التي قدمت وعود بتقديمها مؤخرا، تقرر البدء في زيادة عدد الأفراد الدوليين إلى ١٦٥ فردا مبدئيا، على أمل أن يرفع هذا العدد إلى ٢٥٠ فردا إذا سددت الدول الأعضاء اشتراكاتها. وقد أُعرب عن رأي في بعض الدوائر يدعو إلى زيادة عدد الأفراد الدوليين في البعثة إلى ٤٠٠ فرد. وتتوقف إمكانية العمل بهذا الرأي على تكوين قاعدة مالية أكثر رسوخا.

٢٢ - وفيما يتعلق بتوفير قدرة جوية للبعثة، يجدر بالذكر أنه أشير في التقرير الذي أحيل إلى مجلس الأمن في ٢ آذار/مارس ١٩٩٣ (S/1995/175) إلى الأجهزة التي ستلزم إذا تقرر تزويد البعثة بالقدرة على الكشف عن الرحلات الجوية لطائرات الهليكوبتر عبر الحدود. وقد أشير إلى ضرورة استخدام أجهزة رادار متنقلة ومراقبين مخصصين لمراقبة المجال الجوي على الحدود. وللأسف، فإن الأحوال المالية للبعثة في المرحلة الحالية لا تسمح بتنفيذ هذه الاحتمالات.

٢٣ - وقدم منسق البعثة إلى الرئيسين المشاركين اقتراحات مختلفة يرى أنها يمكن أن تسهم في زيادة فعالية البعثة، تشمل ما يلي:

(أ) أن تُعير قوة الأمم المتحدة للحماية إلى البعثة ما تحتاجه من الغرف المتنقلة؛

(ب) أن يعين عدد أكبر من موظفي الجمارك لزيادة خبرة البعثة فيما يتعلق بنقاط تحميل الشاحنات ونقاط العبور؛

(ج) أن يكون لكل نقطة مراقبة حدودية معدات CAPSAT أو معدات اتصالات هاتفية ساتلية للاتصال بمقر البعثة وبنقاط المراقبة الأخرى؛

(د) أن تبذل الجهود اللازمة لتوفير المرافق الأساسية لنقاط العبور الحدودية مثل المراحيض ومياه الشرب النظيفة والتدفئة في الشتاء والظل أو التبريد في أماكن المعيشة، والمبردات وأجهزة الطهي ومرافق الاغتسال الأساسية؛

(هـ) أن تزود البعثة بدعم مكرس من طائرات الهليكوبتر (يصل إلى ثلاث طائرات هليكوبتر) لتمكينها من الاستجابة السريعة لتقارير انتهاك الحدود. ويمكن أن تقدم البلدان المساهمة الأطقم اللازمة لطائرات الهليكوبتر (المعدات وأطقم الطيران) وأن توفر البعثة الدعم المطلوب فيما يتعلق بالقاعدة وتصاريح الطيران داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

٢٤ - ويتطلب توسيع نطاق البعثة بالقدر المرغوب وزيادة فعالية أعمالها في البر والجو، زيادة كبيرة في الموارد، تتجاوز بدرجة كبيرة القدرة الحالية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. وقد أبلغ الرئيسان المشاركان الأمين العام للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وفريق الاتصال أنهما يعتقدان بأنه ينبغي التحرك نحو إسناد أعمال بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد اضطلع الرئيسان المشاركان بهذه المسؤولية في أيلول/سبتمبر الماضي نيابة عن المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة لأن المنظمة هي الهيئة الدولية الوحيدة التي يمكنها تنفيذ هذه المهمة الأساسية، ولكنهما ما برحا يعتبرانه ترتيبا مؤقتا. والآن، وبعد مضي شهور وتزايد المصاعب التي تواجه ترتيب الدعم المالي المناسب للبعثة، يعتقد الرئيسان المشاركان أن من الأفضل أن تضطلع بتنفيذ هذه المسؤوليات منظمة إقليمية تحظى بثقة جميع الأطراف ويمكنها أن تضمن التمويل المناسب للبعثة بالمستويات المناسبة من الموظفين القادرين على العمل والتخطيط وتفادي العمل من أسبوع إلى آخر في ظل عدم وجود أي ضمان بتوفر الأموال اللازمة لتنفيذ الأعمال المسندة إليهم.

خامسا - حرية حركة البعثة

٢٥ - ظلت البعثة تتمتع بحرية كاملة في الحركة داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

٢٦ - وفي ١٣ نيسان/أبريل، أفاد قطاع ألفا عن قيام "الحزب الراديكالي الصربي" بتسيير مظاهرة بالقرب من معبر تربوسنيتسا الحدودي. وكتدبير احتياطي جرى سحب المقطورات التابعة للبعثة من المعبر

في الساعة ١٠/٤٠ والاحتفاظ بها في منطقة آمنة في مقر الصليب الأحمر في لوزينتسا. وفي الساعة ١٦/٠٠ رابط حوالي ٣٠٠ من رجال شرطة مكافحة الشغب باستعدادتهم الكاملة بالقرب من المعبر الحدودي؛ وفي الساعة ١٦/٢٥ سحب رئيس القطاع مراقبي البعثة من المنطقة؛ وفي الساعة ١٧/٠٠ وصل إلى منطقة الجسر جمع يضم ٤٠٠ فردا أعقبته تعزيزات لرجال الشرطة؛ وفي الساعة ١٧/٣٠ تحرك الجمع إلى الجانب البوسني عبر الجسر؛ وفي الساعة ١٨/٠٠ عاد المتظاهرون إلى جانب الجسر التابع لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وواصلوا مسيرتهم إلى مدينة لوزينتسا، وعادت الأحوال في منطقة الجسر إلى سيرتها الطبيعية. ولم يُفد عن وقوع أعمال عنف أو حدوث خسائر. وعاد أفراد البعثة إلى المعبر في الساعة ١٨/٣٠.

٢٧ - وفي ٢١ نيسان/أبريل أفاد معبر فراسينوفيتسي الحدودي (قطاع تشارلي) عن انطلاق عشر دفعات للأسلحة النارية الصغيرة بالقرب من المعبر في أثناء الليل. ووقعت إحدى هذه الدفعات على مسافة شديدة القرب من المعبر. وفي ٢٥ نيسان/أبريل انهت الشرطة المحلية تحقيقاتها في حادث إطلاق النار وأفادت قائد القطاع بأن إطلاق النار جاء ضمن احتفالات محلية تُطلق فيها عادة أعيرة نارية في الهواء. وفي أعقاب ذلك، طلب إلى السكان المحليين التوقف عن إقامة هذه الاحتفالات بالقرب من المعبر. وانتهى تقييم الحادث الى اعتبار أنه لم يكن موجها مباشرة إلى موظفي البعثة.

٢٨ - وفي ٢ أيار/مايو، أرسلت رابطة "الوحدة الأرثوذكسية" كتابا إلى البعثة تطلب فيها إلى "جميع المراقبين الذين يتحكمون في عبور الأفراد الصربيين ووسائل الانتقال الصربية أن يقوموا في غضون الأيام الخمسة التالية بمغادرة جميع نقاط التفتيش الواقعة على نهر درينا، وعلى احدى طرق زغرب السريعة". وهـــذه الرابطة معروفة لسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) التي تقدر أنها لا تمثل تهديدا للبعثة.

٢٩ - وفي ٦ أيار/مايو، استهدف أعضاء البعثة مرة أخرى. حيث وقعت عملية ثانية لإطلاق النار في إحدى مخاضات النهر على بعد أربعة كيلومترات شمال أوفاتس (قطاع برافو)، رغم تأكيدات رئيس الشرطة المحلية بتحذير مرتكبي عملية إطلاق النار السابقة التي وقعت في ٦ نيسان/أبريل، وبأن المنطقة أصبحت مأمونة للزيارة مرة أخرى. وفيما بعد، أعطى منسق البعثة تعليمات بعدم القيام بعمليات دورية جديدة في المنطقة ريثما يتم التأكد من استبعاد الأفراد المعنيين منها. وفي ٧ نيسان/أبريل، التقى منسق البعثة مع مسؤول كبير في سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) حيث اعتذر الأخير عن الحادث ووعد باتخاذ جميع التدابير الضرورية لاعتقال مرتكبه.

٣٠ - وفي ١٠ أيار/مايو، أفاد قطاع ألفا عن سقوط قذيفة مدفعية أطلقت من الجانب البوسني على مقربة من معبر ستاري موست زفرنك الحدودي. ولم تقع إصابات بين موظفي البعثة لعدم وجودهم في المعبر في ذلك الوقت.

سادسا - تعاون سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل) الأسود مع البعثة

٣١ - استمر التعاون مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) يسير بصورة طيبة.

٣٢ - وفي رأي منسق البعثة أن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) تنفذ بصورة فعالة تدابير غلق حدودها. وأن ما يسمى "تجارة أحمال النمل" (وهي عبارة عن كميات صغيرة يحملها الأفراد) ليست ذات شأن. وفي رأيه أيضا أن التقارير اليومية للبعثة تُظهر وجود نمط متسق ومنتظم لرفض عبور كميات كبيرة من السلع ومصادرتها (بما فيها الوقود) من السيارات والحافلات والشاحنات والجرارات. كما أن معدلات تفتيش المركبات في مناطق العبور الحدودية عالية للغاية. وقد تحسن بشكل خاص مستوى التعاون بين القيادات الإقليمية لجمارك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وقادة قطاع البعثة.

سابعا - المعلومات الواردة من مصادر وطنية ومصادر أخرى

٣٣ - المبدأ الأساسي في تشغيل البعثة هو اعتمادها في تقاريرها وتقييماتها على الملاحظات التي تجريها والمعلومات التي تتحقق منها. ويواظب منسق البعثة على مطالبة الحكومات التي تمتلك القدرة التقنية ذات الصلة على إمداد البعثة بالمعلومات المتعلقة بالولاية المنوطة بها.

٣٤ - وفي ١٤ نيسان/أبريل، تلقت البعثة معلومات من مصادر لم يجر التحقق من سلامتها، تزعم عبور كميات كبيرة من الأسلحة والمؤن العسكرية بشاحنات تعبر نهر درينا ليلا بالقرب من راتسا، وأن ذلك يتم عادة على جسور عائمة أو بعبارات. وزعم أيضا أنه جرى حوالي يوم ١٥ آذار/مارس عبور ٥٠ إلى ٦٠ شاحنة تحمل منصات لإطلاق الصواريخ وأسلحة ثقيلة أخرى إلى البوسنة بالقرب من هذا الموقع قادمة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). غير أن البعثة لم تتلق تقارير من سرمسكا راتسا (التي تشير إليها المعلومات باسم راتسا) عن وقوع حادثة كهذه. كما إن هذا المعبر الحدودي يرصده مراقبو البعثة لمدة ٢٤ ساعة يوميا دون انقطاع. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم قطاع بلغراد بوزع دوريات سيارة ومحمولة بمحازاة نهر سافا ابتداء من منطقة سرمسكا راتسا حتى محطة إبحار العبارات المغلقة في جامينا. ولم ترد أي تقارير عن هذا النوع من النشاط، أو عثر على آثار تدل على وجود نشاط مشبوه حول محطة العبارات في جانبها القائم في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

٣٥ - وفي غضون الأسبوعين الأخيرين من نيسان/أبريل، تلقت البعثة معلومات من مصادر مجهولة بشأن المزاعم التالية:

(أ) استخدام جسر عائم عبر نهر درينا يقع على بُعد كيلومتر واحد من المنطقة المحظورة جنوب جانجا (البوسنة) وغرب باتار (صربيا) بالقرب من مدينة لوزينتسا، اعتبارا من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ للالتفاف حول "الحظر المفروض فيما بين الصرب"، وقيام شاحنات تحمل وقودا وأسلحة وذخائر وقوات بعبور هذا الجسر المفتوح للحركة اليومية؛

(ب) دخول عديد من طائرات هليوكبتر الى البوسنة يوميا، حيث يتم ذلك بصورة فردية، أو في بعض الأحيان في تشكيلات تتألف من أربع الى ست طائرات، عند نقطة التقاء نهر ليم بنهر درينا بالقرب من مدينة بريبوج (صربيا) تحلق عادة في أثناء الليل انطلاقا من نيكستيس (الجبل الأسود)؛

(ج) وجود جسر عائم مغمور على بُعد ١٠ كيلومترات جنوب مجرى نهر درينا في بالوفيتسا، بالقرب من ليبوفيتسا ودبرافيتسا؛

(د) وجود معبر سري يجري تشغيله بالقوارب تحت جنح الليل في فاكوفيتسي، بين براتوناتس وسكيلاني على نهر درينا؛

(هـ) وجود خط نفط مغمور كان في حالة تشغيل خلال شهري كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٥ عبر نهر درينا بين زفرونيك والطريق الواصل الى الجسر عند معبر ليوبوفيا الحدودي.

وقد أجرت الدوريات المتحركة الخاصة التابعة للقطاع التي تضم كبار الموظفين والمراقبين من نقاط العبور الحدودية القريبة تحقيقات مستفيضة في جميع هذه المزاعم، كما تجري عمليات تفتيش ورصد جوي عشوائية للمواقع المزعومة ليلا ونهارا. وما زال منسوب نهر درينا مرتفعا ويعتبر تيار المياه فيه شديد السرعة بالنسبة للجسور العائمة، ولم يمكن لمراقبي البعثة العثور على أي دليل يؤكد المزاعم المشار إليها أعلاه.

ثامنا - المشاكل التي واجهتها البعثة والعرائض التي قُدمت للسلطات

٣٦ - أجرت جميع القطاعات على مدار الشهر مراقبة جوية عشوائية لم تعثر خلالها على أي دليل على وجود نشاط لطائرات الهليوكبتر، وذلك رغم أن المراقبة الجوية تخرج عن نطاق المسؤولية المحددة للبعثة. وسوف تستمر عمليات المراقبة هذه بتوجيه من موظف العمليات الجوية المعين في مقر البعثة. ومنذ التقى مراقب البعثة بالرئيس ميلوسيفيتش في ١١ نيسان/أبريل، وحتى اليوم، سجل مراقبو الحركة الجوية التابعون لقوة الأمم المتحدة للحماية اتصالا وحيدا غير مفهوم بالرادار.

٣٧ - وتعاني البعثة من مشكلة مزمنة مع الشرطة عند نقطة ميتاليكا (قطاع برافو). وتتصل المشكلة باكتشاف مراقبي البعثة ووجود جانبي للمشاة يقع خلف المعبر الحدودي مباشرة وهو غير مرئي نظرا لانحناء الطريق. ومنذ ذلك الوقت يلاحظ المراقبون وقوف مركبات بالقرب من هذا الممر حيث يقوم أشخاص بتفريغ حمولتها من البضائع يدويا (البيرة على سبيل المثال) عن طريق هذا الممر. وقد أفيدت الشرطة المحلية عن المسألة أكثر من مرة، ورغم التأكيدات التي قدمتها باتخاذ إجراء في هذا المجال، ما زالت الحالة غير مقبولة. وفي منطقة ميتاليكا (نقطة الحدود ١٨) تمكنت مركبة صفراء اللون طراز فولكس واغن من العبور في الساعة ١٥/٤٥ إلى أراضي جمهورية البوسنة والهرسك الخاضعة لسيطرة قوات الصرب البوسنيين. وسمحت لها الشرطة بالعبور قبل أن يتمكن موظف الجمارك من تفتيشها. وقد رفض ضابط الشرطة المعني أن يُعطي اسمه للمراقبين التابعين لنا. ولم يكن بوسع مراقبينا تسجيل رقم السيارة بسبب وقوف سيارة أخرى كانت تحجبها عن الرؤية.

٣٨ - وفي ١٧ نيسان/ابريل و ١٢ أيار/مايو أثار منسق البعثة مسألة عبور الأفراد المرتدين الزي الرسمي للحدود مع المدير العام للجمارك في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، السيد كيرتيس. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ مجموع عدد الأفراد المرتدين الزي الرسمي، ولكن غير المسلحين، الذين عبروا الحدود في كلا الاتجاهين ٧٧١ فردا. ومنع ١٨ منهم من العبور لأنهم كانوا يحملون أسلحة نارية. وبلغت حركة الأفراد المرتدين الزي الرسمي ذروتها حوالي عيد الفصح ثم نقص عددهم فصار ضئيلا. وفسرت ذلك سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بأن الأفراد الذين يعبرون الحدود بانتظام يزورون أقاربهم على جانبي الحدود بمناسبة الاحتفالات غير أنه لا يسمح لأي منهم بالعبور إذا كان حاملا لسلاح. وهناك تفسير آخر مفاده أن أي شخص يرتدي الزي العسكري ليس بالضرورة جنديا أو شرطيا في الخدمة الفعلية. وهناك العديد من الرجال على جانبي الحدود يرتدون الزي العسكري أو أنهم غير قادرين على شراء ثياب مدنية. وقبلت البعثة هذين التفسيرين بوصفهما مرضيين إذ أنهما يتطابقان مع المعلومات التي تضمنتها التقارير الواردة من القطاعات والتي قيمها مراقبو البعثة. ومع ذلك تم التأكيد مرة أخرى على أن عبور الأفراد المرتدين للزي العسكري والمسلحين لا يشكل انتهاكا، وسيسجل بوصفه كذلك.

٣٩ - وفي الفترة من ١٠ الى ١٦ نيسان/ابريل أبلغت الدوريات المتنقلة أن هناك علامات تدل على نشاط في الجانب البوسني من معبر يامينا. وتم مراقبة زوارق وجسور عائمة وقاطرة بحرية بالإضافة إلى فردين وثلاثة أفراد عسكريين، بانتظام. مع ذلك، لم توجد آثار واضحة لإنزال في جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) كما أن أختام الحواجز لم تمس.

٤٠ - وفي الفترة نفسها ازداد عدد حالات مصادرة الممتلكات زيادة كبيرة في ميناء بلغراد بسبب تنفيذ مذكرة التفاهم الأخيرة. والآن يطلب الى جميع المركبات الحاملة لسلع معبأة تفريغ حمولتها وإعادة تعبئتها في حضور مراقبي البعثة. ويلاحظ أن أداء الجمارك جيد.

٤١ - وفي ٢٩ نيسان/ابريل أفادت التقارير من ميناء بلغراد أن المراقبين اكتشفوا "فاتورة تجارية" ضمن مستندات الشحن، مصادقا عليها من الصليب الأحمر اليوغوسلافي. ورفض المراقبون هذه الشحنة، كما يجري التحقيق في المسألة.

٤٢ - وفي ٤ أيار/مايو، اكتشف مراقبو البعثة في سريمسكاراتسا، عند فحص أسلاك ختم غطاء شاحنة ومقطورة تابعة للصليب الأحمر اليوغوسلافي قبل إزالة الأختام، أن الأسلاك قطعت ثم أعيد ربطها. وفتش موظفو الجمارك الحمولة برفقة مراقبي البعثة وتبين لهم أنها من الأسمنت وليس الطحين كما تدل على ذلك المستندات. واعترف السائق بأنه بعد أن غادر نوفي ساد، حيث قام رجال الجمارك ومراقبو البعثة بختم الشاحنة والمقطورة، اتجه الى مخزن آخر حيث تم قطع الأسلاك وتعبئة ٢٥ طنا من الاسمنت عوضا عن الطحين. وتم حجز المركبة وحمولتها ونقلها الى نوفي ساد لإجراء المزيد من التحقيق.

٤٣ - وفي ١٤ نيسان/ابريل، ابلغت دورية متنقلة أن الشرطة الخاصة أقامت، بالاستناد الى معلومات من البعثة، رقابة دائمة على مخزن بوسني للوقود يقع بالقرب من كتلين، كما أشير الى ذلك في تقرير سابق. وتراقب الشرطة جميع الطرق المؤدية الى الجانب الصربي من النهر مقابل مخزن الوقود البوسني.

٤٤ - في ١٧ نيسان/ابريل، أبلغت دورية متنقلة من كتلين أنها رصدت زورقا حاملا لبرميلين من الوقود وهو يعبر نهر درينا من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) الى جمهورية البوسنة والهرسك. وتم فورا إبلاغ الشرطة المحلية وضباط الاتصال التابع للجيش اليوغوسلافي. وفي ١٩ نيسان/ابريل، أبلغت دورية متنقلة من المكان نفسه أنها رصدت زورقا مطاطيا وهو يفرغ براميل في جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) ويعبر عائدا، بعد أن أفرغ حمولته، الى البوسنة والهرسك. وفي هذه المرة كذلك تم إبلاغ الشرطة المحلية وضابط الاتصال التابع للجيش اليوغوسلافي فورا.

٤٥ - وفي ٢٢ نيسان/ابريل أبلغ من نقطة عبور الحدود في ليوبوفيا أن مركبة شرطة تابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وعلى متنها شرطيين بالزي الرسمي ومسلحين عبرت الى جمهورية البوسنة والهرسك. واعتبر هذا العبور انتهاكا وأبلغت السلطات المحلية بذلك.

٤٦ - وفي الصباح الباكر من يوم ٣ أيار/مايو، حجزت دورية متنقلة من رجال الجمارك والشرطة، قرب نقطة عبور الحدود في بادوفينشي ٥٠٠ ١ لتر من الوقود من زورق على نهر درينا. وفي ٤ أيار/مايو صادرت الشرطة ٠٠٠ ٢ لتر من الوقود من مهربين على زورق صغير يعبر نهر درينا، على بعد ثلاثة كيلومترات من بادوفينشي.

٤٧ - وفي ١٠ أيار/مايو، أبلغ من نقطة عبور الحدود في بادوفينشي أن دورية تابعة للجيش اليوغوسلافي استولت على زورق يحمل ١٠ براميل فارغة (حمولة البرميل الواحد ٢٠٠ لتر) في محاولة لعبور نهر درينا. وتقوم الشرطة بالتحقيق من المسألة. وفي ١١ أيار/مايو، ابلغ من نقطة عبور الحدود ذاتها أن دورية تابعة

للجيش اليوغوسلافي جلبت شخصين مع جرار ومقطورة محملة بصهاريج وقود فارغة (سعتها ٢ ٠٠٠ لتر تقريبا) الى مركز الشرطة في منطقة عبور الحدود. ويجري التحقيق في هذه المسألة أيضا.

٤٨ - وفي ٤ أيار/مايو، تم في تربوسنيتا، وبناء على أمر من رئيس الجمارك السماح لسيارة بعبور الحدود كان منعها سابقا ضابط جمارك من عبور الحدود لأنها كانت تحمل بضاعة تجارية.

٤٩ - وفي ٩ نيسان/ابريل، ابلغت دورية متنقلة من باتسكابتس، قرب كريستاس، أنه تم هدم حاجز حجري جزئيا وأن هناك وراء الحاجز آثار واضحة لشاحنات. وتم فورا إبلاغ ضابط الاتصال التابع للجيش اليوغوسلافي. وفي ١٣ نيسان/ابريل انتهت إعادة بناء هذا الحاجز. ويبلغ ارتفاعه الآن مترين. ومنذ ذلك الحين يتواجد الجيش اليوغوسلافي بصورة دائمة في معظم الممرات الجانبية في القطاع. وفي ١١ أيار/ مايو وجدت آثار تدل على أن الحاجز تم عبوره مرة أخرى. وأثيرت المسألة فورا مع ضابط الاتصال التابع للجيش اليوغوسلافي.

٥٠ - وفي ١١ نيسان/ابريل، أبلغ من غراشينوفيتشي أن رجال الجمارك احتجزوا ثلاث شاحنات حاملة لصهاريج كبيرة تحاول العبور الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). واعتقد موظفو الجمارك أن سائقي الشاحنات كانوا يحاولون ملء الصهاريج في نكسيتس للعودة الى البوسنة والهرسك.

٥١ - وفي ١٨ نيسان/ابريل، وجد مرة أخرى الحاجز القائم على الممر الجانبي قرب غراشينوفيشي مفكك جزئيا ومن حوله آثار مركبات واضحة. وأبلغ بذلك ضابط الاتصال التابع للجيش اليوغوسلافي والشرطة وأعيد بناء الحاجز، ولكن بناء ناقصا. وفي ٢٢ نيسان/ابريل تجاوزت مركبة الحاجز مرة أخرى. ونجحت الشرطة في التعرف على بعض مرتكبي محاولات التهريب هذه واعتقالهم، وذلك بناء على تقرير رئيس الشرطة.

٥٢ - وفي ٢٢ نيسان/ابريل، سمحت الشرطة في غراشينوفيشي لشاحنة محملة بنحو ٤٠ صندوقا من الجعة بالعبور الى البوسنة والهرسك. وأبلغ رئيس الشرطة بالحادث ثم سلطت عقوبة صارمة على نوبة الشرطة التي سمحت للشاحنة بالعبور.

٥٣ - وفي ٢٠ نيسان/ابريل، وفي نقطة عبور سكيبانبوليي، أبلغ أن رجال الجمارك صادروا مسدسا من سائق مركبة في طريقها الى البوسنة والهرسك.

٥٤ - وفي ٢٠ نيسان/ابريل أبلغت دورية متنقلة من الممرين الجانبيين من نودو وفيلوسي إن الحاجزين كانا مفككين جزئيا وأنه كانت هناك آثار مركبات واضحة من حواليهما. وتم ابلاغ الشرطة المحلية بذلك ووعد رئيس الشرطة بأن الشرطة ستتواجد بصورة دائمة في جميع المعابر الفرعية.

٥٥ - وفي ٢١ نيسان/ابريل، أبلغ ضابط الاتصال التابع للجيش اليوغوسلافي في مقر قيادة قطاع شارلي أن الجيش اليوغوسلافي أوقف أربع شاحنات لأنها عبرت بصورة غير مشروعة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بالقرب من كيركفيشي. وتخضع المسألة إلى تحقيق الشرطة أما سائقو الشاحنات فهم رهن الاعتقال لخرقهم قانون الجمارك.

٥٦ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل، اعتقلت الشرطة في فيلوسي شخصا لمحاولته تهريب ١٢٠ لترا من البنزين إلى البوسنة والهرسك. وفي اليوم نفسه أبلغت دورية متنقلة من الممر الجانبي لفيلوسي أن ختم المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة أزيل من البوابة بين الساعة ٣/٣٠ و الساعة ٧/٠٠. وتم ختم البوابة من جديد. وفي ٢٨ نيسان/أبريل اكتشفت دورية متنقلة أن بوابات الممر الفرعي المذكور أعلاه كانت مكسورة وغير مختومة. وكانت وحدة تابعة للجيش اليوغوسلافي بصدد إقامة حاجز بدلا من البوابات. ويجري كذلك بناء حواجز جديدة في الممرين الجانبين لينودو وفيلوسي.

٥٧ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل، أبلغ ضابط الاتصال التابع للجيش اليوغوسلافي الدورية المتنقلة أن دورية تابعة للجيش اليوغسلافي أوقفت ثلاث شاحنات محملة بالخشب. وكانت الشاحنات تحاول عبور الحدود من البوسنة والهرسك إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بصورة غير مشروعة عبر الممر الجانبي في كيركفيشي. وتقوم الشرطة بالتحقيق في المسألة.

٥٨ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل، اكتشفت دورية متنقلة أن حاجزي الممرين الجانبيين الواقعين بالقرب من كيركفيشي يمكن العبور منهما وأنه كانت هناك آثار تدل على عبور مركبات من هناك. ولم يكن يوجد هناك آنذاك دوريات تابعة للجيش اليوغوسلافي أو الشرطة. وستناقش المسألة من جديد في اجتماع بين رئيس القطاع والسلطات المحلية في المستقبل القريب.

تاسعا - شهادة

٥٩ - وفي ضوء التطورات السابقة الذكر التي حدثت خلال فترة الثلاثين يوما السابقة، وعلى أساس عملية الرصد التي قامت بها البعثة في الموقع بناء على رأي منسق البعثة السيد ت. ج. نيمينان ونظرا لانعدام أي معلومات مخالفة من الجو، سواء كانت من نظام الاستطلاع المحمول جوا التابع للناتو أو الوسائل التقنية الوطنية، يرى الرئيسان المشاركان أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) ما زالت تفي بالتزامها باغلاق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والمناطق التابعة لجمهورية البوسنة والهرسك الواقعة تحت سيطرة قوات الصرب البوسنيين. ويرى الرئيسان المشاركان أيضا أنه خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير لم تحدث عمليات شحن عابر بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية البوسنة والهرسك.

- - - - -